

## من قبل وزراء البيئة في دول مجلس التعاون الراشد يهنئ العمير باختياره أفضل شخصية بيئية خليجية

أشغفها بدعاء صادق إلى الباري جل شأنه أن يبارك جهودكم الموقفة التي آتتكم قطفها بفوزكم بهذه المكانة المرموقة..

وأضاف الراشد «أمدمك الله بعون من لدنه إلى ما يتطلع إليه بلدنا العزيز من دوام الرفعة والسؤدد والرقى والازدهار في ظل قيادة صاحب السمو المفدى وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله تعالى وسدد خطاهما كما فيه الخير والسادد لأمور البلاد والمواطنين».



د.علي العمير

شخصية بيئية من ضمن ست شخصيات أود أن أعرب لكم عن تهنئتي القلبية



علي الراشد

بعث رئيس مجلس الأمة علي الراشد ببرقية تهنئة إلى عضو مجلس الأمة د.علي العمير هناء فيها بمناسبة اختياره أفضل شخصية بيئية من قبل وزراء البيئة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقال الراشد في برقيته «بعد إعلان وزراء البيئة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الحفل الذي أقيم في مدينة جدة بالملكة العربية السعودية بالشقيقة اختياركم كأفضل

## أكد أنه صوت على القانون بمداولته الأولى بعد تعهد الحكومة بضم المستحقين المري: قضية تجنيس البدون إنسانية ويجب إبعادها عن الطائفية والفئوية والتكسب الانتخابي

عن الفئوية والطائفية والتكسب الانتخابي واللعب على مشاعر الآخرين، مشيراً إلى أن قضية البدون هي قضية إنسانية بالدرجة الأولى وعلى السلطتين أن تتحملا المسؤولية في رفع المعاناة عن كل هذه الفئة التي تشكل جزءاً من نسيجنا الاجتماعي.

وقال المري أن الكويت ومصلحتها أهم من الكرسي النيابي أو محاملة الآخرين على حساب الوطن مؤكداً «أنا عازمون على طي هذا الملف وإنهاء معاناة البدون ولدى المجلس رغبة أكيدة في الإنهاء من قضية البدون إلا أننا نخشى أن تعمد الحكومة إلى عرقلة هذا التوجه والتذرع بأسباب وأهية وغير منطقية».

وتبرهن على مصداقيتها بتنفيذ الوعود التي اطلقتها حول هذه القضية في الجلسة الماضية وفي مناسبات سابقة والتي اكدت فيها على جديتها في معالجة ملف البدون بما يحقق العدالة للجميع.

القانون قال المري: نعم صوّت على القانون بعد أن تعهدت الحكومة بتقديم تعديلات تشمل جميع الفئات وأنا طالبت بهذه التعديلات وأصررتنا عليها خلال الجلسة حتى تكون هناك عدالة، مشدداً على ضرورة أن تمنح الجنسية لمن يستحق فقط ويشكل قيمة مضافة وهو محب ومخلص لهذا الوطن سواء من البدون أو غيرهم ممن عدلوا أوضاعهم وتنطبق عليهم شروط الحصول على الجنسية الكويتية.

وأوضح المري أن الكويت قبل كل شيء والجنسية الكويتية شرف لمن يستحقها والمواطنة ليست هبة بل حق مكتسب لمن أثبت الولاء للكويت. وأضاف: أنا لا أهتم بضغوطات الآخرين ولن أبيع الكويت من أجل الكرسي النيابي وأقول لمن يهاجمني: اقرأ بمنع من بين السطور والقانون فصل لتسريحه على حساب شرائح أخرى. وشدد المري على ضرورة إبعاد قضية البدون والتجنيس



ناصر المري

طالب النائب ناصر المري الحكومة بأن تفي بتعهداتها التي قطعتها للنواب بشأن التعديلات على قانون تجنيس البدون الذي صوت عليه المجلس في مداولته الأولى الأسبوع الماضي، مشيراً إلى أن تصويت المجلس على القانون جاء بعد أن وعدت الحكومة بتقديم تعديلات على القانون بحيث يشمل جميع الفئات من بدون وخليجين وحملة الجوازات الأخرى ولا تستثنى أي فئة من تلك الفئات.

وقال المري أن قانون تجنيس البدون يشكله الحالي لا يحقق العدالة وأهمل وتناسى فئات عديدة من البدون يستحقون الجنسية كإبناء المطلقات والأرامل وأزواج الكويتيات من حملة الجنسية الخليجية وأولئك الذين اجبروا على تعديل أوضاعهم وحملوا جنسيات أخرى أو اضطروا لحمل جوازات مزورة، مشدداً على ضرورة أن يتم ادراج هذه الفئات ضمن القانون. وحول تصويته على

## السلطة القضائية محصنة دستورياً ولن نسمح بالتدخل في أعمالها أو المساس بأحكامها «مجموعة 62»: المرحلة الراهنة مفصلية في تاريخ الكويت.. وانخراط النقابات والجمعيات في أئون السياسة تجاوز للقانون

القضائية جعله الدستور عاصماً من التدخل في أعمالها أو التأثير على مجرياتها أو المساس بأحكامها، وعلى ذلك لا يمكن القبول بمحاولات الافتئات على عمل السلطة القضائية أو محاولات تعطيل دورها احتراماً للدستور. ونونه إلى أن الاعتراض على الأحكام القضائية يتم عبر القضاء وفقاً للقانون الدستوري والأطر الدستورية.

ونطالب بإطلاق مبادرة حكومية برلمانية تهدف إلى رفع مستوى معيشة محدودي الدخل من المواطنين، وإعادة بوضلة الرفاهية والرخاء إلى مستوى الطموح.

وإذ نؤيد التعاون الجدي بين السلطتين لإيجاد مخرج عادل لقضية فوائد القروض، على أن تكون لصالح الفئات المتعفرة والمتضررة من المواطنين لتحقق الاستقرار الاجتماعي للأسر الكويتية.

بشأن العمل في القطاع الأهلي والتي حظرت على النقابات السياسية والدينية والمذهبية.

ونؤكد على ضرورة تصدى أعضاء الجمعيات العمومية للنقابات وجمعيات النفع العام لهذا السلوك، وتقويمه وإصلاح أوضاعه، والنأي بها من الجنوح لتكون أداة في يد أطرأ سياسة والعودة بها لممارسة دورها الأساسي في الدفاع عن حقوق أعضائها وتحقيق طموحاتهم.

وإذ نؤكد على احترامنا لمبدأ الفصل بين السلطات والمنصوص عليه في المادة 50 من الدستور، وأن القضاء الديموقراطية، وأي إساءة لجسد القضاء هو بمثابة إساءة مباشرة للدستور ودولة القانون والمؤسسات، ونشدد على أن استقلال السلطة

طموحات المواطنين وازدهار الوطن. ونعرب عن قلقنا إزاء الممارسات غير القانونية لبعض النقابات وجمعيات النفع العام عبر الرّج بنفسها وبأعضاء الجمعيات العمومية في استقطابات سياسية وكادوات بيد السياسيين في الصراع بعيداً عن أغراضها وأهدافها وفي كسر صاخر للقوانين وتعد على هيبة الدولة، ونؤكد على أن أية حب الكويت تنطلق من الحفاظ على وحدتها، والعمل على تقدمها

وبهذا الصدد نهنّب بالحكومة اتخاذ الإجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون جمعيات النفع العام رقم 24 لسنة 1962 خاصة أن الإشتغال في السياسة محظور عليها كما جاء في نص المادة 6 منه وعلى النقابات وجمعيات النفع العام الالتزام بالقوانين وعدم مخالفتها لنص المادتين (103، 104) من القانون رقم

أكدت «مجموعة 62» أن هذه المرحلة المفصلية من تاريخ الكويت تحتاج إلى الحكمة أكثر من حاجتها إلى الاندفاع، وإلى التعاون أكثر من المواجهة، وإلى المصافحة أكثر من التحدي..

وحذرت المجموعة في بيان لها عقب اجتماعها الطارئ أمس الأول لبحث مستجدات الوضع السياسي الراهن «من مغبة استمرار التعديلات المقصودة على هيبة الدولة وكسر القوانين والقفل على السلطات.

وقالت في بيان: بسم الله الرحمن الرحيم (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين) الأنفال: 46.

وإذ نؤكد على أن الكويت على أعتاب انطلاقا تنموية وحضارية تستوجب من الجميع التكتاتف والتعاون وإعلاء المصلحة العامة على المصالح الخاصة ونيد الخلافات، للوصول إلى تحقيق

## الصانع: ما عدد القضايا المرفوعة من «القصر» حياح المستأجرين؟

وحتى تاريخ السؤال؟ وتزويدنا بعدد القضايا الصادرة ضد الهيئة بجمع الدوائر القضائية بالمحاكم وما هي الأحكام الصادرة بها وما تم بشأنها وذلك بشكل تفصيلي لكل قضية على حدة وبأخصها قضايا الإجراءات والإدارية والمدنية وذلك من 2006 وحتى تاريخ السؤال وقال في سؤاله: ما كان للهيئة قضايا أمام المحاكم وعليها وكان قد ترتب على القضايا التي تم خسارتها تعويضات مالية تسببت في الإضرار بالمال العام في قضايا الإجراءات والقضايا الإدارية والمدنية، طالبا تزويده بأسباب رفع هذه القضايا على الهيئة، وما قيمة المبالغ التي قامت الهيئة بدفعها سواء من خزينة الدولة أو جهات أخرى نتيجة خسارة هذه القضايا، وهل قامت الهيئة بحاسبة

وحتى تاريخ السؤال؟ وتزويدنا بعدد القضايا الصادرة ضد الهيئة بجمع الدوائر القضائية بالمحاكم وما هي الأحكام الصادرة بها وما تم بشأنها وذلك بشكل تفصيلي لكل قضية على حدة وبأخصها قضايا الإجراءات والإدارية والمدنية وذلك من 2006 وحتى تاريخ السؤال وقال في سؤاله: ما كان للهيئة قضايا أمام المحاكم وعليها وكان قد ترتب على القضايا التي تم خسارتها تعويضات مالية تسببت في الإضرار بالمال العام في قضايا الإجراءات والقضايا الإدارية والمدنية، طالبا تزويده بأسباب رفع هذه القضايا على الهيئة، وما قيمة المبالغ التي قامت الهيئة بدفعها سواء من خزينة الدولة أو جهات أخرى نتيجة خسارة هذه القضايا، وهل قامت الهيئة بحاسبة



يعقوب الصانع

وجه النائب يعقوب الصانع سؤالاً إلى وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية شريدة الخليلجي والبدون، ونص السؤال على ما يلي: جاء تقرير ديوان المحاسبة بالملاحظات التي أسفرت عنها عمليات التدقيق والفحص والمراجعة للسنة المالية 2011/2012 للهيئة العامة لشؤون القصر في بند سابعاً (2) تاخر الهيئة في اتخاذ الإجراءات اللازمة حيال بعض المستأجرين المتخلفين عن سداد القيمة الإيجارية، طالبا تزويده بعدد القضايا المرفوعة من الهيئة ضد الغير بجمع الدوائر القضائية بالمحاكم وما هي الأحكام الصادرة وما تم بشأنها سواء عن طريق إدارة الفتوى والمشورة أو أي جهة أخرى مشفوعاً بسند الوكالة في حال الغير، وذلك بشكل تفصيلي كل قضية على حدة. وذلك منذ

## التردد والتعثر في إغلاق الملف سيرتّب علينا استحقاقات دولية الشطّي: قانون تجنيس 4 آلاف من البدون خطوة في الاتجاه الصحيح

سيرتّب علينا استحقاقات دولية، حيث إنني أعلم أن المجتمع الدولي مهتم بإيجاد حل لهذه القضية. وأشار الشطي إلى أنه رغم اتفاقنا مع أن الدول الكبرى ترسم علاقاتها الخارجية وفق مصالحها بالدرجة الأولى، لكن يجب أن نعلم جيداً أن مسألة مراعاة حقوق الإنسان تأتي بالدرجة الثانية، كما يجب أن نعي أن المصالح الدولية متغيرة ومتبدلة، بينما قضية حقوق الإنسان ثابتة وركيزة أساسية من ركائز العالم الحديث، ويجب أن تكون فطيناً ولا يفرغنا صمت المجتمع الدولي، فقد يكون نوعاً من الخداع والاستدراج. وختم الشطي تصريحه مؤكداً أن حقوق الإنسان هي لغة العصر، ويجب أن تتقن الحكومة هذه اللغة وتتفاعل معها لا أن تهرب منها وتعتد تجاهلها.

له ان القانون الذي أقره مجلس الأمة في المداولة الأولى في جلسة الخميس الماضي خطوة حقيقية من الحكومة في حل قضية البدون، ومساهمة فعالة لإغلاق هذا الملف، لأن التسوق الحلول وتعزل الخطوات الجادة للخلاص من هذا الملف كما حصل في الجلسة الأخيرة للمجلس وبتواطؤ من قبل بعض الأعضاء، عند مناقشة قانون تجنيس 4 آلاف من البدون خلال عام 2013.

وقال الشطي في تصريح له ان وضع الحلول لمعالجة قضية البدون هي من المسائل المهمة على الصعيد الوطني والإنساني، وكانت إحدى المعالجات التي تبناها مجلس الأمة في الجلسة الأخيرة وهي تجنيس 4 آلاف شخص من اخواتنا وأخواتنا غير محمدي الجنسية خلال العام الحالي. واعتبر الشطي في تصريح



خالد الشطي

أكد النائب خالد الشطي أن الأحداث الجارية في المنطقة تحتم علينا أن نرى جدية حقيقية من الحكومة في حل قضية البدون، ومساهمة فعالة لإغلاق هذا الملف، لأن التسوق الحلول وتعزل الخطوات الجادة للخلاص من هذا الملف كما حصل في الجلسة الأخيرة للمجلس وبتواطؤ من قبل بعض الأعضاء، عند مناقشة قانون تجنيس 4 آلاف من البدون خلال عام 2013.

وقال الشطي في تصريح له ان وضع الحلول لمعالجة قضية البدون هي من المسائل المهمة على الصعيد الوطني والإنساني، وكانت إحدى المعالجات التي تبناها مجلس الأمة في الجلسة الأخيرة وهي تجنيس 4 آلاف شخص من اخواتنا وأخواتنا غير محمدي الجنسية خلال العام الحالي. واعتبر الشطي في تصريح

## تمنى على رئيس الوزراء النظر إليهم بعين الرحمة والعطف الجبري للخالد: ما أسباب ومبررات تسريح العسكريين الخليجيين والبدون؟

جابر المبارك ان ينظر الى هؤلاء العسكريين الخليجيين والبدون بعين الرحمة والعطف وإيمار بإلغاء هذا القرار التعسفي الصادر بتسريحهم من الخدمة. من جانب آخر، يعتذر الجبري من رواد ديوانه لعدم استقباليهم كالمعتاد في ديوانه (اليوم الأحد) وذلك لمشارعته البلاد ضمن وفد الجمعية البرلمانية، على ان يعاد استقبالهم كالمعتاد في ديوانه كل يوم أحد من كل أسبوع فور عودته.

الأرزاق يا وزير الدفاع، ألم تفكر لحظة في مصير أسر هؤلاء الاخوة من العسكريين الخليجيين والبدون وأنت تقطع بجرة قلم مصدر رزقهم، غير عابئ بسنني العزة والشرف التي أمضاها أرباب تلك الأسر في خدمة الكويت..

وإذ شدد النائب الجبري على ان أعضاء مجلس الأمة لن يسمحوا بسيران هذا القرار، على ان تطلب الأمر تحريك كل الأدوات الدستورية المتاحة لهم، تمنى على سمو رئيس الوزراء الشيخ



محمد الجبري

أعرب النائب محمد الجبري عن أسفه الشديد للأبناء الواردة عن صدور قرار بتسريح العسكريين الخليجيين والبدون، متسائلاً عن مبررات وأسباب ودوافع هذا القرار التعسفي الذي يظلم فئة قدمت أسماً ومعانئاً للوطن والى الأبناء في سبيل الكويت والدود عن أمنها وسعادتها.

وخاطب الجبري نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ أحمد خالد قاتال: «قطع الأحاديق ولا قطع

## لتشمل ضباط الصف من منتسبي الداخلية والدفاع والحرس الوطني والإطفاء الحريجي لمنح معاشات تقاعدية استثنائية للعسكريين

الـ 20 عاماً والـ 25 عاماً ولابد ان يكون هناك تقدير لخدماتهم الجليلة لوطنهم، حيث أنهم يؤدون واجب المهنة العسكرية وكان «رفع الظلم عن أي جهة كانت إذا ثبت ذلك واجب يتحملة كل ذي ضمير حي وأن العودة للحق شجاعة وهو ما يجب أن ينطبق على إخواننا الذين ارتكبوا الأخطاء التي ترتبت على عدم تطبيق القانون لشريحة من أبناء الوطن الذين خدموا في السلك العسكري حتى أن بعض العسكريين ضعف الراتب في الحصول على المميزات في الراتب ولكن فوجئوا بعدم شملهم بالقرار برغم أن قرار مجلس الوزراء رقم 495 لسنة 2008 ينص على ضمهم في القرار. وأفاد الحريجي بأن هذا ظلم للعسكريين الذين قدموا تقاعدهم والذين أمضوا في الخدمة العسكرية فترة تتجاوز

خاصة أنهم لم تشملهم الزيادات الأخيرة، وبالتالي حرموا كثيراً من الامتيازات، بالإضافة إلى أن رواتب العسكريين المتقاعدين بالكاد تكفيهم لتسيير أمور حياتهم. وأكد الحريجي أن «القرار التقاعدي يشمل من عملوا في الجيش والشرطة والحرس الوطني والإطفاء ولكن مع كل أسف اقتصر على الضباط وتجاهل شريحة مهمة من أبناء الوطن الذين خدموا في السلك العسكري حتى أن بعض العسكريين ضعف الراتب في الحصول على المميزات في الراتب ولكن فوجئوا بعدم شملهم بالقرار برغم أن قرار مجلس الوزراء رقم 495 لسنة 2008 ينص على ضمهم في القرار. وأفاد الحريجي بأن هذا ظلم للعسكريين الذين قدموا تقاعدهم والذين أمضوا في الخدمة العسكرية فترة تتجاوز



سعود الحريجي

طالب النائب سعود الحريجي رئيس مجلس الوزراء بتطبيق القرار التقاعدي رقم 495 لسنة 2008 بشأن منح معاشات تقاعدية استثنائية أو تقديم مكافأة تقاعدية مستمرة تطبيقاً لمبدأ المساواة لتشمل الأفراد وضباط صف من منتسبي وزارة الداخلية والدفاع والحرس الوطني والإدارة العامة لإطفاء، علماً ان الكثير من العسكريين المتقاعدين يرغبون في العودة إلى عملهم بسبب ضعف الراتب التقاعدي. وقال الحريجي أن «العسكريين المتقاعدين والذين شملهم قرار مجلس الوزراء رقم 495 لسنة 2008، لم يتصرف لهم مكافآت الاستحقاق لمن تقاعد، والقرار واضح ومفصل ويشمل للعسكريين الذين قدموا تقاعدهم والذين أمضوا في الخدمة العسكرية فترة تتجاوز

## طالب بإنشاء قناة تلفزيونية تدرس جميع المواد الدراسية الدبوس يقترح إنشاء أفرع لـ «التطبيقي» في الأحمدى ومبارك الكبير

التطبيقي والتدريب لتنفيذ ذلك المقترح، واقتراح فرع للدورات الخاصة المسائية بمنطقة التعليم التطبيقي الكبير بالتنسيق مع وزارة التربية لتخصيص إحدى مدارسها للتدريس المسائي فيه، وقيام الجهات المعنية بمراكز التدريب بالمحافظتين المذكورتين بأعضاء هيئة التدريس والتدريب وجميع الوسائل اللازمة.

وقال الدبوس في اقتراحه الثاني انه من المعروف ان الأمة التي تتراجع فيها حقيبة التعليم امة يحقد بها الخطر من كل حذب ووصوب.

لذا ومن واقع حرصنا على النهوض بالعملية التعليمية في البلاد ومساعدة أبنائنا في جميع مراحلهم التعليمية، نرى ضرورة بث قناة تلفزيونية لتدريس جميع المواد الدراسية في جميع المراحل التعليمية من المرحلة الابتدائية إلى التعليم

التطبيقي والتدريب لتنفيذ ذلك المقترح، واقتراح فرع للدورات الخاصة المسائية بمنطقة التعليم التطبيقي الكبير بالتنسيق مع وزارة التربية لتخصيص إحدى مدارسها للتدريس المسائي فيه، وقيام الجهات المعنية بمراكز التدريب بالمحافظتين المذكورتين بأعضاء هيئة التدريس والتدريب وجميع الوسائل اللازمة.

وقال الدبوس في اقتراحه الثاني انه من المعروف ان الأمة التي تتراجع فيها حقيبة التعليم امة يحقد بها الخطر من كل حذب ووصوب.

لذا ومن واقع حرصنا على النهوض بالعملية التعليمية في البلاد ومساعدة أبنائنا في جميع مراحلهم التعليمية، نرى ضرورة بث قناة تلفزيونية لتدريس جميع المواد الدراسية في جميع المراحل التعليمية من المرحلة الابتدائية إلى التعليم



عصام الدبوس

تقدم النائب عصام الدبوس باقتراحين برغبة جاء في أولهما: ما كانت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب منوط بها تولى عمليات وضع خطط وبرامج التعليم التطبيقي والتدريب ومتابعة تنفيذها مع اقتراح إنشاء معاهد ومراكز التدريب بالكويت، ولما كانت محافظات الأحمدى ومبارك الكبير من المناطق عالية الكثافة السكانية مسع بعدها عن مقر الهيئة وكلياتها ومراكز الدورات، كان من اللائح إنشاء كليات ومراكز دورات محافظة الأحمدى ومبارك الكبير تسهيلاً على الدارسين والمدرسين وتذويهم.

وطالب الدبوس في اقتراحه بقيام الجهات المعنية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بإنشاء فرع لكليات الهيئة بفرعها البنين والبنات بمحافظة الأحمدى ومبارك الكبير على ان يخصص بند في الميزانية العامة للتعليم